



تكرار تجارب الماضي أو تبني سياسات جديدة؟ تحديد سياق سياسة النسخة الجديدة لطالبان تجاه المرأة

جينا فالي ، ديفورا مارغولين ، فرخنده أكبري، 12 كانون الثاني/يناير 2023

بعد مرور أكثر من عام على استيلاء حركة "طالبان" على أفغانستان، ما الذي ينبغي أن نتوقعه من حكم تلك الجماعة؟ يمكن تحديد سياق عودة "طالبان" إلى الحكم من خلال دراسة ماضي الحركة ومقارنته بالنهج الذي سلكته جماعتان إسلاميتان أخريان تتبنيان العنف حاولتا حُكم مناطق معينة، وهما تنظيم "الدولة الإسلامية" وحركة "حماس". وعلى الرغم من تمايز هذه الجماعات الثلاث، فقد تبنت جميعها موقفاً "تقليدياً" صريحاً وواجهت معضلة الوقوع بين سندان أيديولوجيتها من جهة ومطرقة القضايا العملية التي تنشأ عن الحكم من جهة أخرى. ويتناول هذا البحث تلك الحالات الثلاث ويقدم فهماً موجزاً بل دقيق عن كيفية ظهور الأيديولوجية الجنسانية لكل جماعة في سياقها المحلي. ثم يستخدم المصادر الأولية والثانوية لمقارنة هذه الجماعات عبر ثلاثة مجالات محورية هي: تطبيق السياسات الجنسانية، وفعالية المرأة في خدمة أهداف الجماعة الاستراتيجية،

ومحاولات الحصول على الشرعية المحلية والخارجية. ومن خلال دراسة هذا الموضوع، تتناول هذه الورقة البحثية تداعيات هامة تساعد الباحثين والخبراء على فهم الاتجاه المستقبلي لحركة "طالبان 2.0" وانعكاسات ذلك على الجماعات الإسلامية الأخرى التي تتبنى العنف وتمارس الحكم.

المقدمة

مر الآن أكثر من عام منذ استيلاء حركة "طالبان" على أفغانستان وعودتها إلى الحكم في ظل ما يسمى بنسخة "طالبان 2.0". وقد أدى صعودها السريع إلى السلطة إلى بروز مرحلة جديدة من الحكم الإسلامي العنيف، الأمر الذي أثار مخاوف بشأن كيفية تأثير حكم هذه الجماعة الغير مرتبطة بدول على الحياة اليومية للأفغان المحليين، وخاصة النساء (والفتيات) منهم. ويتطلب الحكم مقاربة الجماعة للعديد من العوامل، بما في ذلك العامل الجنساني. وفي سياقات التنارع على السلطة أو انتقالها، غالباً ما تصبح النساء العامل الذي يعرّف الجماعات والجهات الفاعلة المختلفة ويميزها عن بعضها. ويكتسب تمثيل المرأة - وخاصة جسدها - أهمية سياسية ويعكس الأهداف والقيم والهوية للجماعة على نطاق أشمل. إن تحديد موقف الجماعة من الجنس هو ما أطلقت عليه فالنتين مقدّم مسمى "قضية المرأة". وفي الوقت الذي يخيم فيه الغموض على القضايا الاجتماعية والاقتصادية ومخاوف المواجهات مع الغرب، تمثل صورة المرأة "التقليدية" وعداً بالعودة إلى ماضٍ "أصيل" ومثالي - وهو الذي سعت حركة "طالبان" إلى إعادة تقليده.

في هذا البحث الاستكشافي، نسأل: "ما الذي يمكن توقّعه في هذه المرحلة من حكم "طالبان"، ولا سيما مقاربتها لموضوع الجنس؟" يمكن البحث عن الإجابات في مكانين: أولاً، ماضيها، أي عصر "طالبان 1.0" (1994-2001)، وثانياً، أسلاف حكم "طالبان 2.0" الذي بدأ في آب/أغسطس 2021، أي نظراء الحركة في الحكم الإسلامي الذي يتبنى العنف، مثل «تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا» (2014-2017) وحركة "حماس" في قطاع غزة (2006 حتى اليوم).

منذ البداية، من المهم الإشارة إلى أن هذه الجماعات الثلاث ليست نسخاً متطابقة، ولا تدّعي أو تسعى إلى أن تكون كذلك. والواقع أنها تختلف من حيث التأثيرات التقليدية والقبلية على أيديولوجياتها الإسلامية؛ والتركيبة السكانية وقابلية تمثيل جماهيرها؛ والجدول الزمني لحكمها ومدته؛ ووسائل الانتقال الأولي إلى السلطة. ومع ذلك، ثمة قيمة في مقارنتها. وهناك تداعيات مباشرة عن التباين في المبادئ التي تتبناها وسياساتها المتعلقة بالمرأة، كما يتّضح من تنوع مستويات الدعم والشرعية لدى تلك الجماعات. وفي الوقت الذي تسعى فيه حركة "طالبان 2.0" إلى جذب جماهير متنوعة، أي قاعدة مؤيديها المتشددين وأفراد المجتمع المدنيين والشركاء الدوليين، يبقى السؤال هو كيف ستختار تطبيق مبادئها "التقليدية" وبأي ثمن؟

ما تشترك فيه هذه الجماعات هو موقفها "التقليدي" الصريح، ووصولها إلى السلطة، واستخدامها للعنف لتحقيق غاياتها. على امتداد هذه التحولات، واجهت الجماعات الثلاث المعضلة التالية: "كيفية تحقيق توازن مستمر بين الأيديولوجية التي تحرك الجماعة المعنية والقضايا البراغمية التي تحكم التطبيق الفعلي للأيديولوجية".

وتبرز عند هذه النقطة على وجه التحديد الاختلافات الأكثر وضوحاً وتأثيراً ضمن جماعة "التقليديين". وفي بعض الحالات، مع تطور هذه الجماعات، تكيّف استخدامها ومعاملتها للنساء (والفتيات) لتسهيل الحوكمة الوظيفية، وتعزيز المبادئ المتعلقة بالجنس، بل وحتى الترويج لشرعيتها. ومع ذلك، ففي حالات أخرى، تتعثر هذه الجماعات في قضية المرأة التي أشارت إليها الباحثة مقدّم، وتتخذ إجراءات تستجيب لرغبات قواعدها المحافظة، ولكنها تقوض بذلك الإدارة الناجحة المحتملة للمناطق التي تحت سيطرتها.

هذا المقال استكشافي بطبيعته. وبما أننا لا نزال في وقت مبكر نسبياً من عصر "طالبان 2.0"، ومع توفّر عدد قليل من البيانات الرسمية الصادرة عن الجماعة، يكمن الغرض من هذا التحليل في تقييم الاستراتيجيات المحتملة التي قد تتبناها "طالبان" في سياساتها الخاصة بالمرأة. واستناداً إلى كل من بيانات المصادر الأولية والمنشورات الصادرة عن تلك الجماعات، فضلاً عن التقارير الصادرة عن المصادر الثانوية، ينقسم المقال إلى جزأين. أولاً، يقدم دراسة حالة لكل من تنظيم "الدولة الإسلامية" و"حماس" و"طالبان"، لتوفير فهم موجز بل دقيق عن كيفية ظهور أيديولوجيات كل جماعة في سياقاتها المحلية. ثانياً، يقارن المقال هذه الجماعات عبر ثلاثة مجالات محورية من ممارسة الحكم وهي: تنفيذ السياسات الجنسانية، وفعالية المرأة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل جماعة، ومحاولات الحصول على الشرعية المحلية والخارجية. وعند القيام بذلك، ستتم دراسة أوجه التشابه والاختلاف والدروس السابقة لدراسات الحالة هذه من أجل معالجة التداعيات الهامة للباحثين والممارسين في فهم الاتجاه المستقبلي لـ "طالبان 2.0" والنتائج المترتبة على حكم الجماعات الإسلامية الأخرى التي تتبنى العنف.

أيديولوجية الجماعة

على الرغم من التفسيرات المختلفة، فإن الأيديولوجية الإسلامية التي تتبنى العنف هي التي تقود كل من تنظيم "الدولة الإسلامية" و"حماس" و"طالبان". وتؤثر هذه الأيديولوجية على كيفية تعامل هذه الجماعات مع من يتمردون ضد حكمها، والممارسات التي يتم تطبيقها، وطريقة ترويجها للسياسات التي تنتهجها. وهذا بدوره يؤثر على طريقة تعاملها مع السكان الذين يقعون تحت سلطة حكمها، ومن ضمنهم النساء.

تنظيم "الدولة الإسلامية"

كانت الأيديولوجية السلفية الجهادية لـ "الدولة الإسلامية" محورية في طريقة عملها، حيث شكّلت لها قواعد الاشتباك كقوة عسكرية وفاعلة في الحكم. ويكمن في قلب الفكر السلفي مشروع "إعادة المسلمين إلى ما يُعتبر الإسلام «الأصيل» و«النقي» الذي كان سائداً في أجياله الأولى". وكمثال على كونه قوة ثورية تقليدية، يرى تنظيم "الدولة الإسلامية" أن استعادة الأدوار "الصحيحة" للجنسين - لا سيما من خلال تنظيم وضع المرأة وجسدها - أمر بالغ الأهمية لتأكيد نزاهة وأصالة الأيديولوجيا.

في رؤيته للمجتمع، نصّ تنظيم "الدولة الإسلامية" على التركيبة الثنائية للأدوار وارتباطها بشكل أساسي بكل من الجنسين بين الرجال والنساء. وبدلاً من تشجيع النساء على تحمل المسؤوليات عينها التي يتحملها الرجال، روجّ تنظيم "الدولة الإسلامية" لفكرته عن "جهاد النساء من دون قتال" المساوي (افتراضاً) للجهاد العادي من حيث الأهمية. ففي حين أُشيدَ بالرجال لبراعتهم العسكرية وأدوارهم العامة كبناء للدولة، كان من المتوقع أن تتبنى النساء الأنوثة المفرطة التي تتجلى في "حياتهن القليلة الحركة وسكونهن واستقرارهن" ضمن إطار الحياة الخاصة. وبدلاً من التقليل من أهميتهن، يضع تنظيم "الدولة الإسلامية" واجبات المرأة المتعلقة بالزواج والأمومة في إطار الوصايا الإلهية ومفتاحاً لبقاء الجماعة وتمدها. وتشهد إصدارات "الدولة الإسلامية"، بما في ذلك كتّيب الأبوة والأمومة بعنوان "دور الأخت في الجهاد"، على أهمية تعليم النساء لأطفالهن المبادئ الأيديولوجية للجماعة، ما يعكس أهدافاً أبعد من مجرد مسألة زيادة الكثافة السكانية. وتم تقديم النساء المنتسبات إلى "الدولة الإسلامية" على هذا النحو لإلهام الجيل القادم من الجماعة، والمساهمة في تحقيق طموحات الدولة للاستمرار من جيل إلى جيل. وانعكست جاذبية هذا الخطاب ونظرته إلى المرأة في مدح النساء الداعمات لتنظيم "الدولة الإسلامية" على وسائل التواصل الاجتماعي وفي التجنيد والهجرة على نطاق واسع إلى أرض الخلافة في العراق وسوريا. وتمت دراسة «"الدولة الإسلامية" في العراق وسوريا» منذ إعلانها للخلافة في عام 2014 حتى انهيارها بسقوط أراضيها في عام 2017.

"حماس"

دراسة الحالة الثانية هي عن "حركة المقاومة الإسلامية" ("حماس")، التي ظهرت في أواخر الثمانينيات. ورغم أنها انطلقت كجناح اجتماعي وديني لجماعة "الإخوان المسلمين"، إلا أنّ "حماس" وهي منظمة فلسطينية فريدة من نوعها، تروّج لحل إسلامي لعلاج ما حددته الجماعة على أنه مرض المجتمعات الحديثة. وعلى وجه التحديد، ركزت طريقة عملها على الثورة من القاعدة، والمشاركة في فعاليات النظم السياسية الحديثة، بما في ذلك الانتخابات الفلسطينية لعام 2006، من أجل إنشاء حكومة تحكم بالشريعة الإسلامية في يوم من الأيام. وبذلك، تسعى "حماس" إلى تصوير أسلمة المجتمع على أنها "خيار" يسعى إليه أولئك الذين يعيشون في ظلها.

وعلى الرغم من هذا التصوير، إلا أن الجماعة لا ترى حرجاً في استخدامها للعنف والتضييق على المواطنين من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في مجتمع إسلامي "تقليدي".

وبالمقارنة مع تنظيم "الدولة الإسلامية" وحركة "طالبان"، تفتخر "حماس" بعلاقة أكثر "شمولية" مع النساء. وتسعى "أسلمتها" للمجتمع إلى "تحرير المرأة [...] من خلال التأكيد على المساواة الاجتماعية". وسُمح للنساء بالمشاركة بشكلٍ محدود في الحياة العامة، شريطة الامتثال لفهم "حماس" لمعنى السلوك الإسلامي "السليم" وفي إطار تحقيق مصالح الجماعة. وحدد ميثاق "حماس" لعام 1988 دورين رئيسيين للمرأة: الزوجة/الأم من ناحية، والناشطات السياسيات من ناحية أخرى. وتتميز "حماس" عن غيرها من الجماعات الإسلامية التي تتبنى العنف وتمكنت من الوصول إلى السلطة بأنها تُشرك النساء في الحياة العامة في إطار الطموحات السياسية لها إلى جانب دورهن في تربية الأطفال وفقاً لأيديولوجيتها. ولذلك، فإن النساء اللواتي يلتزم بأيديولوجية "حماس" عادة ما يتوخين الحذر ويسرن وفقاً لخطة محسوبة. وفي حين أن أدوارهن في الحياة العامة قد تساهم في الحصول على دعم العنصر النسائي، إلا أنهن عادة ما يتحدّين القيم التقليدية للغاية. وتمت دراسة أداء "حماس" في قطاع غزة منذ انتخابها للسلطة في عام 2006 وحتى يومنا هذا.

"طالبان"

تُعرف حركة "طالبان" في تأسيسها لـ "إمارة أفغانستان الإسلامية" - من خلال نسختها "1.0" و "2.0" - بالتزامها بالإسلام "الديوبندي"، وهي حركة إحياء ديني ذات أغلبية من البشتون والسنة تصر على الالتزام "الخالص" بالشرعية وتطبيق أحكامها. ومن خلال هذه الأيديولوجية، تسعى "طالبان" إلى "استعادة التوازن الإسلامي الذي أُخِلت به التدخلات الغربية" كما انزعج منه خصومها. إذاً، يشكل هذا موقف الجماعة التقليدي حول الجنس والمرأة. لقد وصلت حركة "طالبان 1.0" إلى السلطة لأول مرة في عام 1994 في وقت سادت فيه حالة عدم اليقين في المجالين الاجتماعي والسياسي، وأدعت الحركة أن إنشاءها جاء كرد فعل على وحشية فصيل المجاهدين المنافس، واستخدمت معاناة النساء الأفغانيات من أجل حشد المناصرين. وقد ساهمت الشعارات التي رفعتها الحركة عن ضرورة إنقاذ النساء الأفغانيات من الانتهاكات التي ارتكبتها أسلاف الجماعة في تعزيز الدعم المحلي، وكانت تهدف إلى إضفاء الشرعية على سمعة "طالبان 1.0" كأوصياء على الأمن الأفغاني والشرف (للنساء).

ومع ذلك، فمنذ البداية، ركزت "طالبان" في سياساتها الهادفة إلى الحفاظ على الشرف المجتمعي بشكل كبير على التهديدات المفترضة التي تشكلها أجساد النساء ووجوههن وحرّياتهن. ويلخص بيان صادر عن "مكتب المدعي العام" في عام 1997 موقف الجماعة: "وجوه النساء هي مصدر فساد للرجال الذين لا تربطهم بهن صلة قرابة". وفي عام 1994، وثق "المقرر الخاص للأمم

المتحدة" ٢١ مرسوماً صادراً عن "لجنة «طالبان» التابعة للمحكمة العليا" ينظم أجساد النساء الأفغانيات وسلوكهن. وعلى الرغم من زعمها الأولي بأنها بصدد إنقاذ النساء، إلا أنه سرعان ما تحوّل خطاب الجماعة إلى اعتبار الأفغانيات مصدر تهديد يتطلب تعاملًا أمنياً.

ويبدو أن هذا الخطاب ركيزة أساسية لـ "طالبان 2.0". وقد اعتبر البيان الذي نشرته الجماعة حديثاً التعليم العام للنساء والفتيات بأنه "مصدر للشر" وبدلاً من ذلك شجعت الحركة على اعتماد التعليم المنزلي. ويعتبر هذا البيان من الوثائق الوحيدة التي تسلط الضوء على عقلية الجماعة واتجاهها السياسي، وهو متاح باللغة العربية فقط، وبالتالي يتعدّد على السكان المحليين الوصول إليه إلى حد كبير. وحتى الآن، تؤكد تصريحات الجماعة الشكوك حول اعتماد رؤية مجتمعية جنسانية لم تتغير بتاتاً تقريباً منذ التسعينيات. وحيث تم التراجع عن جميع المكاسب المتواضعة التي تحققت من أجل تحرير المرأة في العقدين الماضيين، فإن رؤية "طالبان" المتمثلة في "استعادة التوازن الإسلامي" للمجتمع الأفغاني ترقى إلى سياسة الدولة غير الرسمية المتمثلة في "الفصل العنصري بين الجنسين".

وتشترك دراسات الحالة الثلاث، أي "طالبان 2.0" و"حماس" و"الدولة الإسلامية"، وجميعها جماعات تقليدية، في السياسات الحيوية التي تعتمدها لإنشاء النموذج الذي تتبناه للمجتمع الإسلامي الأصيل والحفاظ عليه. ومع ذلك، فإنها تختلف في مقاربتها للجنسين. فـ "حماس" تتفرد في عرضها لنوع من "المساواة الاجتماعية" التي تسعى إلى تعزيز النشاط النسائي داخل الحكم. وعلى العكس من ذلك، يتبنى تنظيم "الدولة الإسلامية" نهجاً من أعلى الهرم إلى أسفل يهدف إلى تقديم عقلية "منفصلة ولكن متساوية" وهي، في الممارسة العملية، أبعد ما تكون عن المساواة. وأخيراً، على الرغم من أن حركة "طالبان" سعت للإستيلاء على السلطة بدعوى توفير حماية للنساء، فإن سياساتها الأمنية تستهدف النساء إلى حد كبير، بدلاً من حمايتهن. ولا تزال تُطرح تساؤلات حول كيفية تأثير "الفصل العنصري بين الجنسين" على أهداف الجماعة لتحقيق حكم ناجح في الممارسة العملية، والتي لا تزال تُصوّر كخيار يسعى إليه الشعب الأفغاني، في حين تفرّ أعداد قياسية هائلة من أفغانستان هرباً من حكم "طالبان".

وكما ذُكر أعلاه، من المهم التأكيد على أن هذه الجماعات الثلاث ليست متطابقة. بل تأتي قيمة مقارنتها من دراسة كيفية انتقالها إلى الحكم، وكيف وازنت بين أيديولوجيتها وطريقة تنفيذها لتلك الأيديولوجية. ومن خلال الفهم بأن الاختلاف في المبادئ التي تتبناها وسياساتها المتعلقة بالمرأة لها تداعيات مباشرة، يمكننا أن نفهم بشكل أفضل الاتجاه المستقبلي لـ "طالبان 2.0" والتداعيات المترتبة على الجماعات الإسلامية الأخرى التي تتبنى العنف.

ممارسات الجماعة

بعد تقديم الأسس الأيديولوجية للجماعات، ستتناول الأقسام التالية كيفية تعامل "طالبان 2.0" و"حماس" وتنظيم "الدولة الإسلامية" مع ثلاث قضايا شاملة للحكم في إطار الممارسة العملية، وهي: تنفيذ السياسات الجنسانية، فعالية المرأة في خدمة الأهداف الاستراتيجية للجماعة، ومحاولات الحصول على الشرعية المحلية والأجنبية.

التطبيق

خلال حقبة الخلافة ومنذ الاستيلاء على غزة، سمحت سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" و"حماس" من جانب واحد على أراضيها بإنشاء هياكل حكم (أبوية) لتطبيق المبادئ التي يؤمنان بها في الممارسة العملية. وينطبق الشيء نفسه على كل من حقبة "طالبان 1.0" ونسختها الجديدة "2.0" التي يبدو أنها لا تواجه أي منافسة. ونتيجة لذلك، أصبحت المساحة اليومية للمرأة وصوتها وجسدها وحركتها مسيّسة ومسيطر عليها بشكل متزايد.

وكان النظام التعليمي أحد المجالات الأولى للتطبيقات الجنسانية للحكم الإسلامي، مع اعتماد مستويات مختلفة من القيود عبر الحالات الثلاث. أولاً، في ظلّ تنظيم "الدولة الإسلامية"، كان التعليم الابتدائي للفتيات ضرورة (بشرط توفر المعلّمت). وبعد ذلك، نشأت أوجه تناقض. ففي حين التحقت النساء بالجامعات (على سبيل المثال في الموصل)، تم حصر العديد من التخصصات على الطلاب الذكور فقط. وأدرك تنظيم "الدولة الإسلامية" أن تعليم الفتيات أمر بالغ الأهمية لمشروع بناء الدولة. فمن أجل الحصول على مهنة في المجالات المسموح بها مثل التعليم والرعاية الصحية، لا يمكن أن تكون النساء "أميات أو جاهلات". ومع ذلك، كانت حماية عفة الفتيات قوة دافعة للقيود التعليمية. وكانت جميع المؤسسات غير مختلطة، واعتمد قبول الفتيات على الامتثال لقواعد الجماعة المتحفظة للغاية فيما يتعلق باللباس. وكانت تنطبق القيود أيضاً على المدرسين والموظفين الإداريين، الذين لم يُسمح لهم إلا بتدريس الطلاب من جنسهم. وبحلول شباط/فبراير 2015، أعلنت وزارة التربية والتعليم في محافظة دجلة إغلاق مدارس الفتيات بسبب عدم توفر ما يكفي من الموظفين. وبشكل عام، وقرّر تنظيم "الدولة الإسلامية" نظاماً تعليمياً لخدمة مجتمعه القائم على الثنائية الجنسانية. وتم تعليم الفتيات أن يكن زوجات صالحات وأمّهات ومعلّمت ومقدّمات رعاية. وعلى الرغم من جميع القيود التي كُتلت الجماعة، إلا أنها قامت بتزويدهنّ ظاهرياً بالتعليم اللازم للقيام بذلك.

وعلى عكس ذلك، سلّطت "حماس" الضوء على الأعداد الكبيرة من الطالبات الجامعيات اللواتي يعملن في حركتها النسائية. ومع ذلك، لا تزال النساء والفتيات يواجهن سياسات صارمة للفصل بين الجنسين في النظام التعليمي للحركة (وما بعده). وفي عام 2013، وبعد ست سنوات من سيطرتها على غزة، قامت "حماس" بتشريع ما كانت تشجعه بالفعل في الممارسة العملية وهو استبعاد المعلمين الذكور من مدارس الفتيات وفصل الصفوف بعد سن التاسعة من العمر. وتم

الترويج لهذا التغيير على أنه قرار سعى إليه مجتمع غزة المحافظ، وكوسيلة لحماية "عفة" النساء والفتيات، على غرار تنظيم "الدولة الإسلامية".

وتبنّت "طالبان" نهجاً أكثر تطرفاً في تعليم الفتيات من أي من تنظيم "الدولة الإسلامية" أو "حماس". ففي الفترة بين عامي 1994 و1996، أغلقت حركة "طالبان 1.0" جميع مدارس البنات بصورة منهجية عند استيلائها على أراض جديدة. وقُدِّمت مبررات، من بينها سوء الحالة الأمنية والافتقار إلى الأموال، وتصنيف تعليم الفتيات على أنه "أولوية دنيا". ومنذ عام 1996، وحالما سيطرت الجماعة على السلطة، تم الفصل بين الجنسين في المدارس، وطرد المدرّسات، ومنع المدرّسين الذكور من تعليم الفتيات. وفي المرحلة الأخيرة من حكم الحركة، سرعان ما عاد حظر "طالبان 2.0" لتعليم الفتيات. وفي أيلول/سبتمبر 2021، استأنفت وزارة التربية والتعليم في "طالبان" فصولاً للبنين في الصفوف من السابع إلى الثاني عشر. وبعد ثلاثة أشهر، أكد نائب وزير التعليم أنه لن يُسمح للفتيات بالالتحاق بالمدارس الثانوية إلى حين تتم الموافقة على "سياسة جديدة" غير محددة في العام الجديد. وفي الوقت نفسه، أبلغت تلميذات المدارس الثانوية عن تهديدات من قبل المتشددین لتغطية شعرهن. والنتيجة هي انتشار الخوف والتردد في العودة إلى المدارس، في حالة إعادة فتحها. وأدت سياسة يفترض أنها مدفوعة بالمخاوف بشأن خصوصية الفتيات الأفغانيات وأمنهن إلى زيادة تعرضهن للخطر.

ومن المؤكد أن الضوابط الاستراتيجية للجماعات الثلاث على النساء والفتيات لم تتوقف عند حدود الفصول الدراسية. فقد وضعت كل من "طالبان" و"الدولة الإسلامية" تدريجياً تدابير لإخفاء النساء بصرياً وجسدياً، الأمر الذي أدى إلى الحد من حريتهن في التنقل والوصول إلى الأماكن العامة. وحتى خلال المرحلة المبكرة من تبني تنظيم "الدولة الإسلامية" أسلوب "اللين" في الأنشطة الدعوية، ركزت اللوحات الإعلانية التشجيعية على حشمة المرأة وعفتها. وقد تطور ذلك على نحو متزايد وصولاً إلى قواعد اللباس الصارمة والقيود التي فُرضت على جميع أشكال التجول في الساحات العامة، ووصلت إلى ذروتها في عام 2016 بالسماح للرجال بمنع زوجاتهم من مغادرة منازلهن إطلاقاً.

وعلى نحو مماثل، كانت قدرة النساء على العمل محدودة للغاية طيلة التسعينيات في أفغانستان تحت حكم "طالبان"، حيث لم يكن بوسعهن مغادرة المنزل من دون محرم. وحتى في الشهر الأول من عودة الحركة إلى الحكم في عام 2021، تحوّل الاهتمام على الفور إلى تقييد وصول المرأة إلى الأماكن العامة. ووثقت أداة متابعة يومية أعدتها منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" ("هيومن رايتس ووتش") إغلاق "طالبان 2.0" لملاجئ ضحايا العنف الأسري وحظر عمل المرأة وممارستها الرياضة واشتراط وجود محرم حتى عند الخروج لقضاء مهام روتينية. وعلى الرغم من أن التصريحات التي صدرت في البداية قد سعت لفترة وجيزة إلى الإشارة بوجود اعتدال في

نهج "طالبان 2.0"، إلا أن الأحداث الأخيرة تشير إلى أن الجماعة قد عادت إلى تبني سياسة "الفصل العنصري بين الجنسين" التي تعود إلى الحقبة "1.0".

ويتمثل الفرق الأكثر أهمية بين هذه الحالات الثلاث في الأساليب المتبعة لتطبيق هذه القرارات. فقد أنشأت "طالبان" و"الدولة الإسلامية" مكاتب جديدة مخصصة لضبط المخالفات الأخلاقية. وتأسست هذه المكاتب لأول مرة في أفغانستان من قبل حكومة ربّاني في عام 1992، وفي عام 1996 اعتمدت "طالبان 1.0" "وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" التي أعيد تفعيلها منذ استيلاء الحركة على السلطة في عام 2021. وفي عام 2014، أعلن تنظيم "الدولة الإسلامية" عن إنشاء "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". إنّ التشابه في الاسم والوظيفة بين الجهازين لافت للنظر. وكانت الهيئتان مسؤولتين عن تنظيم السلوكيات "المنحرفة" والمعاقبة عليها. على سبيل المثال، خلال التسعينيات في أفغانستان، تعرضت النساء اللواتي كشفن عن مساحة صغيرة من أجسادهن أو ارتدين البرقع المصنوع من مواد غير سميكة للضرب العنيف، وفي بعض الحالات تعرضن للضرب بسلاسل مقاتلي "طالبان". وقد جعل عقابهنّ مشهداً عاماً وكان بمثابة تحذير للآخرين. وبالمثل، تم تمكين شرطة الأخلاق في "الدولة الإسلامية" من إيقاف ومعاقبة أولئك الذين انتهكوا سياسة الجماعة في الفصل بين الجنسين. وأدت مظاهر إنفاذ العدالة على أيدي المقاتلين (معظمهم من الذكور) إلى إنشاء تسلسل هرمي اجتماعي وجنساني جديد داخل مناطق العمليات التابعة لهذه الجماعات.

ومن المثير للاهتمام أن "حماس" تبنت نهجاً مختلفاً بشكل ملحوظ، تماشياً مع إدعائها بأن التغييرات التي أجرتها في قطاع غزة تمت بناء على "مطالب الشعب". على سبيل المثال، ادّعت "حماس" بأنه على الرغم من أن ارتداء الحجاب واجب ديني، إلا أن خيار ارتدائه أو عدم ارتدائه في يد المرأة، وليس أمراً يمكن فرضه عليها. ومع ذلك، لم تعكس تصرفات الجماعة هذا الإدعاء بصورة دائمة. وقد ساهمت "حماس" للترويج لنهجها ومارست الضغوط بشكل أساسي عبر حملات "الفضيلة" التي سعت إلى تشجيع السلوكيات "الغربية". وفي عام 2010، فرضت الحركة إزالة تماثيل عارضات الأزياء "غير المحتشمة" والتي قالت إنها سياسة مستمدة من شكاوى وصلتها من سكان غزة العاديين. وفي حين أن "حماس" لم تشرّع جميع القيود السلوكية في القانون، إلا أن ضباط الشرطة بدأوا في عام 2016 بمعاقبة معلمي السياقة الذين لم يكن لديهم مرافق للطالبات. وفي عام 2021، سعى قاض إلى فرض طلب إذن ولي الأمر الذكر للسماح للنساء بالسفر خارج غزة.

وتترتب على القيود المفروضة على لباس المرأة وحركتها عواقب وخيمة. فأولئك اللواتي لم يتمكنّ من شراء البرقع الذي يتوافق مع قواعد "طالبان" أو "الدولة الإسلامية" أُجبرن على مشاركة اللباس مع غيرهن أو أصبحن مسجونات في منازلهن. وأدى ذلك، بالإضافة إلى قوانين أخرى، إلى تقييد الوصول إلى الرعاية الصحية بشكل كبير. وفي البداية، نصت "طالبان 1.0" على أنه

لا يمكن للنساء تلقي العلاج إلا من الطبيبات. إلا أن محدودية الفرص التعليمية والمهنية المتاحة للمرأة أدت إلى نقص حاد في أعداد الإناث اللواتي يمتحن مهنة الطب. وفرض تنظيم "الدولة الإسلامية" قيوداً مماثلة على الرعاية الصحية للمرأة. ومن الناحية النظرية، كان بإمكان مؤسساتها الموازية التي تفصل بين الجنسين أن توفر فرصاً لتقديم خدمات مصممة خصيصاً للنساء والفتيات. غير أن الحظر الذي فرض على علاج الأطباء الذكور للمرضى الإناث، من الناحية العملية، دلّ على التزام صارم بالأخلاق على حساب سلامة المرأة. علاوة على ذلك، على الرغم من عدم مواجهة النساء في ظل حكم "حماس" مثل هذه القيود الصارمة في خدمتهن مثل الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية، إلا أن غزوة لا تزال تعاني من معدلات وفيات الأمهات المرتفعة نسبياً. وفي جميع الحالات، تتناقض الخدمات المقدمة على أرض الواقع مع الشعارات التي ترفعها وتروج لها تلك الجماعات بأنها تسعى لحماية المرأة والدفاع عنها. وعند تطبيقها عملياً، تتحول سياسة الفصل بين الجنسين إلى سياسة تعتبر الذكور في مرتبة أعلى من الإناث .

فعالية المرأة

تتعرض المقاربات المختلفة للجماعات الثلاث في إدارة شؤون النساء المدنيات في الدرجات المتفاوتة التي تم بها دمج النساء في هياكلهن التنظيمية. وفي حين يبدو أن "حماس" و"الدولة الإسلامية" قد خلقتا بعض الفرص لتفعيل دور المرأة اعترافاً بفائدتها الاستراتيجية، إلا أن "طالبان 2.0" فشلت حتى الآن في أن تحذو حذوهما.

إن التركيبة القيادية لأي جماعة أمر مهم، حيث تعكس للأنصار والأعداء على حد سواء أهداف الحركة ومن تسعى لتمثيلهم. وقد استبعد كل من تنظيم "الدولة الإسلامية" وحركة "طالبان" النساء على نطاق واسع من أعلى هيئات صنع القرار لديهما. وتشكلت حكومة "الدولة الإسلامية" والمجلس الديني واللجان التنفيذية وحكام المقاطعات من الذكور فقط. وعلى نحو مماثل، فمنذ النسخة الأولى في تسعينيات القرن العشرين، كانت حكومة "طالبان" تفتقر دوماً إلى التمثيل النسائي. وحتى "اتفاقية السلام" الأخيرة مع الولايات المتحدة لم تأتِ على ذكر النساء أو الفتيات أو الجنس، ولم تكن ثمة نساء ضمن فريق "طالبان" المفاوض. وقد قوبلت النداءات المتكررة من المجتمع الدولي لـ "طالبان 2.0" لإدماج المرأة والتعامل معها بشكل هادف بالازدواجية والغموض. وكان الاستثناء الوحيد هو المظاهرة في كابول في أيلول/سبتمبر 2021 التي شاركت فيها 300 "مؤيدة" لـ "طالبان 2.0"، والتي بدا أنها محاولة للرد على دعوات المجتمع الدولي لإدماج النساء. ومع ذلك، لم تُبدل حتى الآن أي جهود ملحوظة لإدماج المرأة في هيكل الحركة بأي طريقة ذات مغزى أو حتى رمزية.

وعلى النقيض من ذلك تماماً يقف القسم النسائي لحركة "حماس". فمنذ إنشائها، نظمت "حماس" فعاليات حول قضايا المرأة، حضرتهما أعلى المستويات القيادية في المنظمة. حتى أن الجماعة

أنشأت "حركة المرأة الإسلامية في فلسطين" في عام 2003، وسلّطت الضوء على الإدماج الاستراتيجي للمرأة حتى قبل وصولها إلى الحكم. ومنذ انتقالها إلى السلطة في عام 2006، أصبح النساء جزءاً لا يتجزأ من جهود الحكم التي تبذلها الجماعة؛ على سبيل المثال، من خلال تعيينهن لعضوات في البرلمان (حتى في انتخابات عام 2006)، ودعم وزارة شؤون المرأة، وتيسير تجمّعات الدعم التي تقودها النساء، والمناسبات النسائية. وفي الواقع، تم انتخاب جميلة الشنطي لعضوية "المكتب السياسي" في آذار/مارس 2021، وهو أعلى هيئة لصنع القرار في "حماس". ويؤدي هذا الإدماج إلى تشكيل حكومة مختلفة تماماً عن تلك التي شكلتها مؤخراً حركة "طالبان 2.0". وعلى الرغم من أن "حماس" قد تُردد مزاعم "طالبان" بأنها قامت بـ"تحرير النساء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً"، إلا أنّ الحركة أقدمت على خطوات عملية أكثر من مجرد خطابات. ومع ذلك، يُنظر إلى النساء في مواقع السلطة إلى حد كبير على أنهن يمثّلن المرأة ومصالح المرأة، ويجسّدن رؤية "حماس" المثالية للأنوثة، أي: أمهات متعلّقات ومتواضعات. وتعتمد مصداقيتهن على مدى التزامهن بهذه القيم، وفي كثير من الأحيان على علاقاتهن كزوجات أو أمهات لرجال "حماس" النافذين.

وبعيداً عن السياسة، تتلاقى هذه الجماعات الثلاث حول سياسات الفصل بين الجنسين. ونتيجة لذلك، واجهت النساء قيوداً شديدة الصرامة في أماكن العمل. على سبيل المثال، أعلن المتحدث باسم "طالبان 2.0" أن النساء قد يعملن "بما يتوافق مع مبادئ الإسلام". ومع ذلك، في ظل عدم اتخاذ خطوات لتحديد ما يعنيه ذلك في الممارسة العملية، تم صرف النساء في جميع أنحاء البلاد من وظائفهن كموظفات في المدينة وموظفات حكوميات وقضاة ومصرفيات، على سبيل المثال لا الحصر. وتحت ستار حماية عفة المرأة، قللت حركة "طالبان 2.0" من الاختلاط غير المشروع بين الجنسين في أماكن العمل. والأهم من ذلك هو أن النساء فقط هن اللواتي يجب أن يفقدن وظائفهن ومهنهن من أجل تطبيق هذا "المثل الأعلى المشترك" (أي النموذج "المثالي المقبول من الجميع").

وللتوضيح، حتى الجماعات الإسلامية التي تتبنى العنف وتعزز مشاركة المرأة ونشاطها تحركها نوايا مصلحية وليس القيم الإيثارية. فعلى الرغم من أن القوى العاملة والأجندة السياسية تبدو شاملة للجنسين في جميع الأدوار، إلا أنه تم دمج النساء في "حماس" من أجل خدمة الناخبين الإناث. وحتى خلال تأدية النساء مهام الخدمة في قوات الشرطة، حيث يرتدين الزي الرسمي الذي يلتزم بقوانين "حماس"، إلا أنهن يعملن في المقام الأول في قضايا تتعلق بنساء أخريات. وقد تبنّت "الدولة الإسلامية" هذا النموذج من الشرطة النسائية إلى أقصى الحدود من خلال وحدات الحسبة (شرطة الأخلاق) النسائية التي سهّلت فرض العقاب البدني الوحشي على النساء الأخريات. وفي الحالتين، خدمت النساء غرضاً استراتيجياً، حيث تم فتح المجال داخل بيروقراطيات الجماعات بما يتماشى مع المصالح المحافظة وتحقيقاً لها.

ويمكن النظر إلى سياسة إدماج المرأة والفائدة المتحققة من ذلك داخل الجماعات الثلاث التي تم تحليلها هنا من عدة مستويات. فمن ناحية، قدمت "حماس" نفسها كمنصة للمشاركة العامة للمرأة وتمكينها، مستميلةً بذلك الأفراد المؤيدين وخدمةً للغايات الاستراتيجية للجماعة. وفي الوسط، أظهر تنظيم "الدولة الإسلامية" تقديم تنازلات استراتيجية فيما يتعلق بعمل المرأة، ضمن معايير المؤسسات الموازية المخصصة حصراً للإناث. وقد عزز نشاط الأعضاء الإناث التواصل العام وقدم فوائد عملية. ومن ناحية أخرى، لم تعترف حركة "طالبان 2.0" بعد بفرص المشاركة المدنية للمرأة. وفي هذا الصدد، انحرفت الجماعة حتى الآن عن أمثلة أسلافها "التقليديين".

الشرعية

سعت الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى إضفاء الشرعية على الممارسات التي تنتهجها لبناء دولة. وتسعى هذه الجماعات أولاً وقبل كل شيء إلى الحصول على الدعم من السكان المحليين. وثانياً، في بعض الحالات، تتناشد القوى الخارجية الفاعلة. وفي جميع سياقات الحكم، نادراً ما تكون القوة العسكرية وحدها كافية للحفاظ على السيطرة. ففي معركة كسب "قلوب وعقول" السكان المحليين، ثبت أن وجود النساء يؤثر بشكل إيجابي على المواقف تجاه الجماعات المتمردة، الأمر الذي يضيف الشرعية على أفعالها. علاوة على ذلك، عادة ما يؤثر الانخراط المحلي للجماعة مع النساء على الطريقة التي ينظر بها المجتمع الدولي إليها.

وقد سعت بعض الجماعات إلى فرض نفسها بين السكان المحليين بالقوة. فبعد استيلاء "الدولة الإسلامية" على مساحات واسعة من سوريا والعراق، استخدمت سلطاتها في السيطرة على الغذاء والموارد والناس. ونشأت بسبب ذلك جماعات موالية وجماعات معارضة لـ "الدولة الإسلامية"، كما واجهت المجتمعات التي تُعتبر "كافرة" (وخاصة النساء) معاملة وحشية. ومع ذلك، فقد فرض تنظيم "الدولة الإسلامية" أيضاً قيوداً صارمة على النساء من السنة، اللواتي اعتبرهن قاعدة داعمة أساسية. ورداً على ذلك، أعربت النساء المحليات عن رفضهن لتلك القيود وقاومنها عبر الاحتجاجات العامة، والتنظيم السري، والرد اللفظي، وممارسات سياسية من أجل البقاء على قيد الحياة يمكن تسميتها بـ "المقاومة المرنة". وعلى الرغم من أن الاحتجاجات كانت على نطاق أصغر من المظاهرات الأخيرة في أفغانستان، إلا أنها كانت شائعة نسبياً في المراحل الأولى من حكم "الدولة الإسلامية". ورغم أن أعمال التحدي العلني هذه أسفرت عن بعض التنازلات الطفيفة من الجماعة، إلا أنها لم تتمكن من التغلب عليها أو تحدي سيطرتها.

إن تعامل أي جماعة مسلحة غير مرتبطة بدولة مع سكانها المحليين (الإناث) يمكن أن يؤثر على التصور المتداول لشرعيتها على المستوى الدولي. وبالنسبة لحركة "حماس"، يمكن للجهود المبذولة لكسب الدعم المحلي أن يكون لها مردود كبير في سعيها للحصول على الشرعية الدولية. إن الترويج لقوانينها السلوكية الجنسانية على أنها سياسات ولدت من خيارات النساء الداعمت لها

هو نموذج لنهج "حماس" المعتمد في الحكم الذي ينبع من أسفل الهرم إلى أعلاه. وعلى الرغم من أنها تصور التغييرات التي تفرضها بأنها نابعة من رحم المجتمع، إلا أن "حماس" واجهت أيضاً درجة من المقاومة ضد "تشجيعها" للنساء على تبني سلوكيات "تقليدية". في عام 2009، أصدر قاضٍ عيّنته "حماس" حكماً يلزم المحاميات بارتداء زي جديد (يتضمن الحجاب والجلباب) إلا أنهن اعترضن على قراره وقدمن طعناً ضد الحكم لكونه لا يستند على أي أساس قانوني. ورداً على ذلك، ألغت "حماس" القرار تحت ذريعة سوء الفهم. وكما ذكر أعلاه، في شباط/فبراير 2021، حكم قاضي "المجلس الأعلى للقضاء الشرعي" المعين من قبل "حماس" بأن النساء بحاجة إلى إذن ولي الأمر الذكر للسفر خارج غزة. وأرغمت الاحتجاجات العامة المحكمة على التنازل عبر قانون أعيدت صياغته بما يسمح للرجال بتقديم التماس إلى المحكمة لمنع المرأة من السفر.

وبالنسبة للجماعات التي تركز على الحكم المحلي، فهي لا تسعى دائماً للحصول على الدعم الدولي أو ترغب فيه. وطوال فترة قيام "الدولة الإسلامية"، كانت تتوق إلى إثارة غضب أعدائها، الذين لم يكن لا عترافهم بها ومساعدتهم لها أي قيمة تذكر، وبالتالي فشلوا في ممارسة الضغوط أو فرض التنازلات. وبعبارة ذلك، سعت "طالبان 2.0" ظاهرياً إلى الحصول على الشرعية الدولية، وعلى هذا النحو يجب أن تدرك أن سياساتها المحلية، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة، ستكون لها تداعيات على هذه الطموحات. وفي الوقت الذي تسعى فيه حركة "طالبان 2.0" إلى كسب تعاطف مختلف الأطراف، أي قاعدة مؤيديها المتشددين والأفراد المدنيين والشركاء الدوليين، تظل الأسئلة قائمة حول الطريقة التي ستتبعها لتطبيق النموذج "التقليدي" الذي تنتهجه. ويتناول الجزء المتبقي من هذا القسم التحديات التي تواجه محاولات "طالبان" للحصول على الشرعية في نظر الأطراف المتنوعين والمتنافسين، ونقاط التصدع المحتملة التي يمكن استهدافها.

وفي المرتين اللتين وصلت فيهما "طالبان" إلى السلطة، واجهت مصاعب من أجل التفوق في مشهد سياسي مزدحم. ومن أجل تقديم نفسها بشكل مختلف يميزها عن الفصائل المتنافسة وقوات الاحتلال، في السابق وفي الوقت الحاضر، سعت "طالبان" إلى إظهار صورة شرعيتها على أنها "خيار" الشعب الأفغاني. على سبيل المثال، في نشيد "طالبان 2.0" الذي صدر مؤخراً باللغة الإنجليزية، يعلن الخطيب: "اختارت الأمة الأفغانية "طالبان"؛ انتخبت الأمة الأفغانية "طالبان"؛ قبلت الأمة الأفغانية "طالبان". وتركز "طالبان" في مساعيها من أجل كسب ود المدنيين الأفغان على التذكير بالسبب الذي من أجله نشأت الحركة وهو الدفاع عن القيم الإسلامية و"الشرف"، وبصورة خاصة على موقفها من التدخلات الأجنبية. وقد استخدمت المعايير الجنسانية باستمرار لبناء القيم الأساسية للجماعة وتجسيدها. ومع ذلك، فإن تأثيراتها الإقليمية والأيدولوجية المتميزة خلقت علامة تجارية فريدة ومحددة لـ "طالبان" لفرض حكمها عبر

المجتمعات المتنوعة في أفغانستان. ويشكل هذا النهج المطلق عائقاً أساسياً أمام شرعية الجماعة وإدعائها بأنها الممثل الوحيد للسكان المتنوعين عرقياً وثقافياً وحتى لغوياً في أفغانستان.

وطوال مراحل حكمها، واجهت "طالبان" عملية توازن دقيقة في مناشداتها للسكان المحليين (المتنوعين)، وقاعدة مؤيديها المحافظين المتشددين، والدول الأجنبية (خاصة المانحة منها). وفي حين بقيت قيمها المحددة أيديولوجياً ثابتة، حصلت مع ذلك حالات ملحوظة من التنازل العملي. ففي أواخر التسعينيات مثلاً، تم رفع القيود المفروضة على تعليم المرأة وعملها في القطاع الطبي. وبعد ارتفاع معدلات وفيات الأمهات وتدهور نظام الرعاية الصحية في البلاد - الذي من المحتمل أن يكون قد أثر أيضاً على المقاتلين المسلّحين والأسر - خففت هذه الإصلاحات السياسية مخاوف السكان المحليين والجماهير الدولية، وفي بعض الحالات استجابت بشكل مباشر لها. ومن المثير للاهتمام أنه في أواخر آب/أغسطس 2021، "شجعت" الجماعة مجدداً أخصائيات الرعاية الصحية على العودة إلى العمل، مما يدل على ما يبدو على وجود قدر ضئيل من التعلم المؤسسي من إخفاقات السياسة السابقة، على الأقل فيما يتعلق بالمجال الطبي.

ولا تزال المناقشات وعمليات التوازن المتعلقة بتعليم الفتيات مستمرة حتى يومنا هذا. وفشلت حركة "طالبان 2.0"، التي كانت رهينة أيديولوجيتها، في إقناع المتشددين النافذين فيها بالسماح بتعليم الفتيات بعد المدرسة الثانوية. ومع ذلك، ففي الماضي، ساعدت الانتقادات الداخلية من بعض مسؤولي "طالبان" في الحصول على تنازلات مهمة. على سبيل المثال، في عام 1997، اعترف رئيس الشرطة الدينية في "طالبان": "سوف يلومنا شعبنا إذا لم نعلم النساء وسنوفر التعليم لهنّ في نهاية المطاف". ووصلت "نهاية المطاف" في العام التالي، وإن ترافقت مع قيود تتضمن عدم تعليم الفتيات فوق سن الثامنة. ومنذ عودة "طالبان" إلى السلطة في عام 2021، أعلنت وزارة التعليم في البداية إعادة فتح المدارس الثانوية للبنات. ومع ذلك، أجبر المتشددون في قندهار الجماعة على التراجع عن تلك السياسة. وتسلّط هذه التناقضات الضوء على الانقسام المحفوف بالمخاطر بين المحافظين المتشددين ومسؤولي "طالبان 2.0" في كابول، الذين قد يكونون على استعداد للتعامل مع المجتمع الدولي. ويكشف هذا المثال أيضاً عن الجناح الذي يتمتع بسلطة اتخاذ القرار النهائي بشأن سياسات "طالبان 2.0"، وهو مؤيدوها المتشددون.

وفي حين أن التطلعات الشرعية لتنظيم "الدولة الإسلامية" و"حماس" هي أكثر وضوحاً إلى حد ما، تواصل حركة "طالبان 2.0" تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة في صراعها على السلطة والسيطرة. إن موقف الحركة من حقوق المرأة هو في صميم معاركها من أجل الحصول على الشرعية على المستويين الداخلي والدولي. وفي حين أن التنازلات المتعلقة بحقوق المرأة تعادل الاستسلام لـ "القيم الغربية" وخيانة لمبادئ الجماعة، فإن سياساتها الجنسانية المقيدة للغاية جعلت من الصعب الحصول على دعم دولي، حتى من الدول المتعاطفة مع "طالبان" مثل باكستان.

ويجب فهم سرديّة الجماعة عن "التغيير" في سياق المفاوضات بين الولايات المتحدة و"طالبان" التي صوّرت "طالبان 2.0" وكأنّها قابلة للتكيف، الأمر الذي ثبت أنه غير صحيح.

الخلاصة: الدروس المستقاة؟

بعد استيلائها على أفغانستان قبل أكثر من عام، قدمت "طالبان 2.0" نفسها في البداية بأنها أكثر "اعتدالاً". ومع ذلك، من الناحية العملية، فإن المنظمة التي (عادت) إلى الظهور اليوم تتطابق بشكل واضح مع نسختها السابقة. وتسلب حالات مثل "الدولة الإسلامية" و"حماس" الضوء على مسارين مختلفين للغاية يمكن أن يسلكهما الإسلاميون الحاكمون الذين يتبنون العنف - ولكل منهما مزاياه ومخاطره الخاصة. وبطرق مختلفة، اضطرت هذه الجماعات إلى تحقيق التوازن بين أيديولوجيتها الأساسية والإجابة "التقليدية" على "قضية المرأة" من الناحية النظرية من جهة، وواقع التطبيق في الممارسة العملية من جهة أخرى. وتُبرز هذه السابقة علامات تحذير لـ "طالبان 2.0" التي تسعى إلى تعزيز سيطرتها طويلة الأجل على أفغانستان، وتُظهر دروساً لأولئك الذين يسعون إلى مواجهتها.

التطبيق

إن الترويج لسياسات "طالبان" على أنها تمثل أو تعكس رغبات مواطنيها في الحكم شبيه بتحويل "حماس" لغزة على أنه انعكاس لمطالب الشعب في القطاع. لكن هذا هو أقصى حد لوجه الشبه بين الطرفين. وتخفي "طالبان" تحت هذا الإدعاء قيود قاسية تفرضها باستخدام العنف. ومن بين الحالات الثلاث، تبنت "طالبان" نهجاً أكثر تطرفاً إزاء تعليم الإناث وتوظيفهن. ولا تزال معظم المدارس الثانوية للبنات مغلقة وتُمنع النساء إلى حد كبير من المشاركة في الفعاليات المدنية. وبدلاً من ذلك، يركز تعامل "طالبان" مع المدنيّين الإناث على ضبط المخالفات "الأخلاقية"، الأمر الذي أدى إلى تغييب المرأة وإخضاعها صورة وشكلاً.

وبالنسبة لجميع الحالات الثلاث، لا يتطابق واقع الحياة اليومية للمرأة مع الخطاب الذي تتحدث عنه هذه الجماعات فيما يتعلق بـ "توفير الحماية" للنساء. وعلى وجه التحديد، في حالة أفغانستان التي تحكمها "طالبان"، نادراً ما تنصدر أعمال العنف اليومية هذه عناوين الصحف الدولية. ولكن عندما يحصل ذلك، فلا عجب بالأبداً يكون مصدرها الجهاز الإعلامي للجماعة وإنما أصوات الناشطات الأفغانيات اللواتي رفعن شعارات التحدي ويرفضن أن يُجبرن على السكوت، أو يسمح لعنف الجماعة القائم على الجنس أن يمر دون أن يلاحظه أحد. إن الرصد القوي والفعال هي خطوات أساسية لتحدي التصريحات المضلّة. وتُعد أجهزة التتبع اليومية مثل تلك التي أعدتها منظمة "هيومن رايتس ووتش" بداية جيدة، لكن يجب الحرص على عدم استبعاد السكان المحليين أو تعريضهم للخطر. إن المراقبة الشاملة لحكم "طالبان" والقائمة على الناشطين المحليين - على غرار "عين الموصل" في ظل تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق" - لن تكون فقط بمثابة سجل

تاريخي لدحض الأكاذيب التي تروج لها الجماعة، بل ستوفر أيضاً سياقاً ووجهات نظر متنوعة من جميع أنحاء المحافظات الأفغانية. يجب على الباحثين وصانعي السياسات والخبراء والصحفيين الذين يسعون إلى دعم هذه الجهود تمكين الناشطات داخل أفغانستان، أو على الأقل البحث عن روابط من خلال الشبكات الخاصة بالأفغانيين المقيمين خارج البلاد. ومن خلال جمع البيانات بشكل فعال، يمكن كشف حقيقة الفجوة ما بين الأقوال والأفعال في حكم "طالبان 2.0" أمام ناخبيها وشعبها والمجتمع الدولي.

حجم الاستفادة من مشاركة المرأة

مع الاعتراف بأن هذه الجماعات رهينة للسياق المجتمعي الذي تنبثق منه، تبنت "حماس" و"الدولة الإسلامية" و"طالبان" مناهج مختلفة إلى حد كبير لدمج النساء في بيروقراطياتها. ويعكس اختلافها، على الأقل جزئياً، استعداد كل جماعة للتنازل عن المعتقدات الأيديولوجية لتحقيق ميزة عملية. وفيما يتخطى تامين الدور الذي تلعبه النساء كزوجات وأمهات، فإن الدوافع الوسيطة وليس الإيثارية هي التي تدفع حكومات الإسلاميين الذين يتبنون العنف إلى تسهيل مشاركة المرأة. إن فرع "حماس" المكوّن من النساء والبرلمانيات يضيف المصادقية على بناء الدولة لدى الحركة ويوفر منفذاً لنشاط النساء المنتميات إليها. وبالنسبة لتنظيم "الدولة الإسلامية"، يُسمح بتوظيف النساء على أساس الضرورة التشغيلية وضمن معايير سياسته المتعلقة بالفصل بين الجنسين. وقد سهّل إدماج المرأة في الجماعتين عمل إدارات الشؤون الإدارية والتعليمية والرعاية الصحية، على سبيل المثال لا الحصر. ويمكن القول إن هذا يخلق أيضاً فرصاً للنساء غير المنتسبات للتفاعل مع الحركات.

ومع ذلك، من غير المرجح أن تحذو حركة "طالبان 2.0" حذوها (بسرعة). وفي حين حصلت تنازلات صغيرة في توظيف النساء في مجال الرعاية الصحية، إلا أن الأسس الأيديولوجية للجماعة تبقى ثابتة. وحتى عندما تواجه "طالبان" تحديات عملية، فإنها تواصل التمسك بالأدوار الثنائية التي تستبعد النساء من الحياة العامة. إن عدم تعيين نساء في مجلس الوزراء حتى الآن دليل على رؤية الجماعة للمجتمع والحكم التي لم تتغير إلى حد كبير عن "طالبان 1.0" في تسعينيات القرن الماضي. وربما تقدم التركيبة الداخلية للجماعة تفسيراً ما عن التوجهات المستقبلية للحركة. ولا تزال "طالبان" في مرحلة مبكرة من عصرها الجديد "2.0"، وبالتالي قد يؤدي انحرافها عن مبادئها الأساسية إلى المخاطرة بانقسام محتمل وإلى تهمة قاعده مؤيديها المتشددين. وعلى هذا النحو، فإن عدم الرغبة في تغيير سياساتها تجاه المرأة يشكل إشارة مهمة إلى تراتبية أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في "طالبان".

ومجدداً، يتوقف فضح الخطاب التضليلي عن "اعتدال" حركة "طالبان 2.0" على الفجوة بين سياسات الجماعة وممارساتها الموعودة، فضلاً عن النمط المتكرر لنسخة حكمها "1.0" في

التسعينيات. ولا يزال رفض الاعتراف بالميزة الاستراتيجية للمرأة في قضية "طالبان" حجر عثرة أمام الجماعة، الأمر الذي يعيق أهدافها لتوفير المساواة في الوصول إلى الرعاية الاجتماعية، على سبيل المثال من خلال التعليم أو الرعاية الصحية. ولم تطرأ تغييرات كافية لدعم مزاعمها بإيلاء حقوق المرأة أهمية في ولايتها الجديدة. وهذه هي نقاط الضعف التي يمكن استهدافها. وبناءً على التوصية المذكورة أعلاه بتشكيل جهاز متابعة منسق محلياً لمتابعة حكم "طالبان 2.0"، فإن هذه البيانات والضغط الموحد من أصحاب المصلحة الخارجيين أمر بالغ الأهمية لمساءلة الجماعة ومواصلة العمل من أجل تحرير المرأة الأفغانية.

الشرعية

الشرعية هي شريان الحياة للجهة الحكومية الفاعلة. ومع ذلك، فإن النداءات الموجهة إلى الناخبين ليست مجانية. وما يترتب على ذلك هو تحقيق التوازن بين ولاء الجماعة لأسسها الأيديولوجية ورغبتها أو استعدادها للتنازل عن السياسات لصالح الشرعية. على سبيل المثال، أدى تجاهل "الدولة الإسلامية" للشرعية الخارجية إلى دمج المرأة لتحقيق مكاسب للدولة نفسها، مع تجاهل جوانب السياسة الجنسانية التي قد تثير غضب الأطراف الخارجية. وعلى النقيض من ذلك، تُظهر ممارسة "حماس" للحكم تفكيراً مدروساً في قراراتها المحلية التي يمكن أن تكون لها عواقب عالمية.

وعلى الرغم من مزاعم "طالبان" بأنها "تمثل" مواطنيها وتستجيب لرغباتهم، إلا أن الحركة قد فشلت حتى الآن في كسب تأييد الأفغان المحليين. وعلى وجه الخصوص، رفضت الحركة الأخذ بعين الاعتبار أو الاستجابة لأصوات نصف سكانها واحتياجاتهم. وتكشف التقارير الأخيرة عن حالات اغتصاب جماعي واختفاء قسري لنساء أفغانيات تجرّان على الاحتجاج ضد النظام الجديد. وفي حين ارتكبت تنظيم "الدولة الإسلامية" أعمال عنف جنسي وجنساني جماعية ضد النساء داخل أراضيه، إلا أنه كان حذراً في عمليات الاستهداف وفي طرحه الإعلامي لها. وقد ركز الاهتمام العالمي إلى حد كبير على الإبادة الجماعية ضد المجتمع اليزيدي، بدلاً من الجرائم التي ارتكبتها التنظيم ضد حاضنته من المسلمين السنة. وبعكس ذلك، فإن المظاهرات الجريئة للنساء الأفغانيات والأعمال الانتقامية اللاحقة ضدهن لا تدعم الصورة التي تسعى "طالبان 2.0" للترويج لها بأنها تحظى بـ"القبول" لدى شعبها. ومن الضروري فضح التناقض بين أقوال "طالبان" وأفعالها على الدوام. إن حكم "طالبان" هو أبعد من أن يكون خيار الشعب الأفغاني وإن فرض الحركة لحكمها على الناس بالقوة يزيد من فشلها في توفير الخدمات الأساسية في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم. فضلاً عن ذلك، فإن سياساتها المحلية - والسمعة المرتبطة بما قامت به من أعمال في الماضي لها تداعيات دولية. وبالفعل، فإن الرفض الواسع النطاق لعقد صفقات تجارية مع أفغانستان تحت سيطرة "طالبان" في نسختها الـ "2.0" يوضح نقاط التوتر وضعف حظوظها لاكتساب الشرعية، إذا كانت الحركة تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق ذلك. وقد أثار

مؤخراً مقتل زعيم تنظيم "القاعدة" أيمن الظواهري في كابول اتهامات بأن "طالبان" "تنتهك بوضوح القوانين الدولية و«اتفاق الدوحة»".

إن دراسة نجاحات وإخفاقات الجماعات الإسلامية التي تتبنى العنف تقدم أفكاراً مهمة عن تحول الجماعات الغير مرتبطة بدول من مجرد جماعات إلى حكومات تدير وتتحكم. وقد واجهت الجماعات الثلاث تحديات في الممارسة العملية للحكم، سواء كانت خلافات داخلية أو فصائل متنافسة أو مقاومة محلية أو إدانة عالمية. إن الأساليب التي تنتهجها تلك الجماعات للتغلب على التحديات توفر تكةناً عن شكل العلاقة مع السكان المحليين والمجتمع الدولي. وقد اضطرت الجماعات الثلاث إلى الموازنة بين الأيديولوجية التي تدفعها، والضرورة الاستراتيجية والعملية، وطموحات الحصول على الشرعية. وتتطلب كل هذه الجوانب من الحكم إدارة المقاربة المتعلقة بالجنس. ولم يجف الحبر بعد عن سياسات "طالبان 2.0"، لكن الأدلة حتى الآن تشير إلى أن الجماعة ستستمر في تبني نهجها القديم أكثر من نظيراتها من الجماعات الإسلامية التي تتبنى العنف. وفي حال تم التأكد من أن رغبة "طالبان" في الحصول على الشرعية من دول العالم هي رغبة حقيقية، فإن ذلك سيوفر فرصة للضغط عليها من أجل إدخال إصلاحات وتغيير الحركة لتمثل المجتمع الأفغاني بأكمله. وتشكل العودة إلى سياسة "الفصل العنصري بين الجنسين" التي انتهجتها حركة "طالبان 1.0" من دون أي تغيير في القرن الحادي والعشرين تهديداً خطيراً لحقوق المرأة الأفغانية، ومصير الجماعات العرقية المستضعفة مثل الهزارة، وعلى أمن البلاد وازدهارها بشكل عام. إن فضح الخطاب التضليلي لطالبان ومزاعم "الاعتدال" يحتم على المجتمع الدولي أن يكون كالفيل الذي لا ينسى أبداً، والذي عليه في المقابل أن يضغط من أجل إحداث تغيير حقيقي.